S/PV.7754

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٥٤

الجمعة، ١٢ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تورو - كارنيفالي
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد بيسهو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1625679 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظر ه في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/705، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، مصر

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حظي مشروع القرار بتأييد ١٣ عضوا بدون أي معارضة، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، أفادت الأمم المتحدة بأنه خلال شهر تموز/يوليه عندما احتدم القتال في جوبا، قام الجنود بقتل مدنيين أبرياء واغتصاب نساء في وضح النهار. ووثقت الأمم المتحدة ٢١٧ حالة من حالات العنف الجنسي في الفترة بين ٨ و ٢٥ تموز/يوليه في جوبا وحدها. تلك هي الحالات التي تم الإبلاغ عنها. ولا شك أن العدد الفعلي أكبر بكثير. ففي حادث واحد، في ١٨ تموز/يوليه، أفادت التقارير بتعرض ١٦ امرأة و ١٢ فتاة للاغتصاب على يد الجنود عند نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في العاصمة. هذا أمر بشع ويجب أن يتوقف. منذ ٧ تموز/يوليه فقط، فر أكثر من ٠٠٠ ٦٩ شخص، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، من جنوب السودان إلى أوغندا. إن الوضع الراهن في جنوب السودان لا يحتمل. والوضع الراهن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان غير مستدام.

اتخذ اليوم مجلس الأمن إجراء مهما دعما للنداءات الموجهة من الشركاء الإقليميين الرئيسيين للتصدي لهذا الأمر. بسبب هذا العنف المروع، دعا شركاءُ جنوب السودان الإقليميون والاتحاد الأفريقي مجلس الأمن إلى الإذن على وجه السرعة بقوة حماية إقليمية. والقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) يحقق ذلك. خلال مداولاتنا، أعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق من أننا نتحرك بسرعة كبيرة. لكن العكس هو الصحيح. لقد مضى أكثر من شهر منذ أن دعا مجلس وزراء إيغاد إلى إدخال تنقيحات عاجلة على ولاية البعثة بتوفير قوات إضافية لتأمين جوبا – وهو قرار أيده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اليوم نفسه. وفي ٥ آب/أغسطس، ناشد رؤساء دول وحكومات هيئة إيغاد الموسعة مرة أخرى مجلس الأمن إلى التعجيل بتمديد البعثة بولاية منقحة، بما في ذلك نشر قوة حماية إقليمية. وأيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي القرار مرة أخرى بالأمس فقط.

كانت البلدان المجاورة لجنوب السودان واضحة بشأن ما تتطلبه هذه اللحظة، والقرار المتخذ اليوم يستجيب مباشرة لتلك الدعوات المتكررة والملحة. إن المزيد من التأخير لن يساعد أولئك في جوبا الذين يتساءلون عما إذا كان بوسعهم الخروج بأمان للحصول على الغذاء. إن المزيدا من التأخير لن يساعد أولئك الذين ينتظرون وصول المعونات الإنسانية التي لا يمكنها الوصول حاليا. إن المزيد من التأخير لن يساعد في حماية أولئك الذين يواجهون تهديدات استثنائية مع مرور كل يوم.

لقد أجرينا مشاورات مكثفة مع الزملاء الأعضاء في مجلس الأمن وبلدان المنطقة لصياغة القرار. وفي حين كنا نأمل في تحقيق الوحدة بشأن التصويت، فلنكن واضحين: نحن حققنا وحدة مجلس الأمن بشأن البعثة منذ فترة، ولا يحتاج المرء سوى أن ينظر إلى ما حققته الوحدة فيما يتعلق بقدرة البعثة على العمل في الميدان. تواجه البعثة تهديدات يومية وعراقيل يومية، وتواجه تحديات يومية أحيانا تكون قاتلة. لم تحل وحدة مجلس الأمن ذلك الأمر. ربما تحله الصلاحيات والموارد الإضافية. لم يكن بوسع المجلس ببساطة الانتظار أكثر من ذلك لتزويد البعثة بالأدوات التي تحتاجها للاستجابة.

يحدد القرار ثلاث أولويات لقوة الحماية الإقليمية البالغ قوامها ٠٠٠ ٤ فرد. أولا، سوف تيسر القوة التنقل بحرية وأمان في العاصمة. ثانيا، سوف توفر الحماية للمرافق الرئيسية الضرورية لرفاه سكان جوبا. ثالثا، سيكون لديها سلطة منع شن الهجمات ضد المدنيين والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية.

وعلى غرار قوات البعثة الموجودة بالفعل في الميدان، ستعمل القوة في إطار ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع سلطة استخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها. إن قوة الحماية الإقليمية جزء من مهمة البعثة الأوسع نطاقا، التي تشمل مسؤولياتها الرئيسية حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان وتيسير الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية ودعم تنفيذ اتفاق السلام.

ونحن ممتنون للمساهمين بقوات البعثة على ما قدموه من تضحيات خلال هذه الفترة الصعبة للغاية وللقوات التي تعمل في البعثة، والتي جاد بعضهم بأرواحه. لقد أنشئت قوة الحماية الإقليمية استجابة لانهيار الأمن في جوبا، وستظل حتى يتخذ قادة جنوب السودان الخطوات اللازمة لتوفير الأمن لشعبهم.

سيتكلم بعض أعضاء المجلس اليوم عن أهمية الحصول على موافقة حكومة جنوب السودان. نحن ندرك أهمية تعاون الحكومة، لكن الولايات المتحدة ستشير إلى إجراءات الحكومة. ظللنا فترة نتوقع أن تتعامل حكومة جنوب السودان مع الأمم المتحدة باعتبارها شريكا كما هي في الواقع، لكن هذا ببساطة ليس ما يحدث اليوم على أرض الواقع في جنوب السودان. بدلا من ذلك، وكما نعلم جميعا، فإن قوات حكومة جنوب السودان تمنع بنشاط أفراد الأمم المتحدة من الاضطلاع بعملهم المنقذ للحياة، وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى وفاة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. حفظة السلام أولئك، وبعضهم من بلدان ممثلة في المجلس، الذين يعملون بموجب ولاية اعتمدها المجلس، لم يتسن إجلاؤهم لتلقي العناية الطبية العاجلة لأن حكومة جنوب السودان امتنعت عن إعطاء الإذن بالطيران.

الموافقة مهمة بطبيعة الحال، وحكومة جنوب السودان، التي تجري حوارا مع رؤساء دول أوغندا وإثيوبيا ورواندا وكينيا والسودان وجيبوتي والصومال وممثلي رئاسة الجزائر وتشاد ونيجيريا وجنوب أفريقيا، أبدت موافقتها من حيث المبدأ على نشر قوة الحماية الإقليمية. لكن يجب أن نكون واضحين بشأن التحديات التي تواجه البعثة وقوة الحماية الإقليمية الجديدة.

أناشد جميع أعضاء مجلس الأمن – السفراء في المجلس – قراءة الرسالة المكونة من ثلاث صفحات التي وجهها الأمين

العام إلى المجلس قبل أيام قليلة يبين فيها القيود الصارمة التي حكومة جنوب السودان، والتي تشل قدرة البعثة على العمل. إن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة السلام والأمن. ويشمل ذلك إعطاء البعثة الولاية التي تحتاجها لحماية المدنيين وللحفاظ على الأمن في جوبا. واقتراح غير ذلك يعني التفاوض على ولاية مع نفس الحكومة التي دأبت على تقييد حركة حفظة السلام أولئك وتنظيم الاحتجاجات ضد نفس حفظة السلام ومضايقة موظفي المساعدة الإنسانية بوجه عام. يمكن للمجلس أن يتداول طويلا بشأن شروط الولاية فيما تتدهور الحالة في جنوب السودان، ويقتل عدد متزايد من الناس الأبرياء، وتغتصب النساء والفتيات، وتدعو البلدان المجاورة إلى اتخاذ إجراءات وتعرب عن الاستعداد للرد.

إن المزيد من الوقت لا يعني سوى المزيد من الموت والمعاناة. لقد اتخذ المجلس اليوم خطوة إلى الأمام في جهوده الرامية إلى الحيلولة دون حدوث ذلك. إن المخاطر كبيرة، وينبغي أن تكون عواقب استمرار العرقلة واضحة. لقد أوضح مجلس الأمن بجلاء، باتخاذ هذا القرار، أنه إذا عرقلت حكومة جنوب السودان نشر قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة أو استمرت في الوقوف في طريق اضطلاع البعثة بولايتها، فإن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع قرار حظر توريد الأسلحة المرفق بالقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). والولايات المتحدة مستعدة لتأييد فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان إذا استمرت العرقلة. لقد قرر مجلس الأمن أنه سيصوت إن أبلغ الأمين العام، في غضون ٣٠ يوما، عن عراقيل، ونحن على ثقة أنه ستكون هناك عواقب.

وفي حين أن القرار يشكل خطوات نحو التصدي للعنف في جنوب السودان، فإن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها بمفردها إنهاء الصراع المستمر على السلطة فيما بين زعماء البلد، الأمر الذي يتسبب في معاناة كثيرين. وإلى أن يصبح قادة جنوب السودان على استعداد لوضع مصلحة شعبهم قبل مصالحهم، ووضع السلام قبل طموحاتهم الشخصية والسلطة، وإلى أن يظهروا الإرادة لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع الطاحن، سيظل شعب جنوب السودان يعاني من سفك الدماء وعدم الاستقرار اللذين يستفيد منهما قادته.

أود أن أختتم برواية ما قالته شابة من جنوب السودان، تبلغ ١٩ عاما وتدعى بيتي كريستيان. فرت بيتي من منزلها في جوبا في الشهر الماضي أثناء آخر موجة من العنف. وقالت بيتي لمراسل صحفي أنها أثناء فرارها من منزلها تعين عليها المرور بالقرب من مجموعة من الجنود تناقشوا حول إطلاق النار عليها أم لا. في نهاية المطاف، قرروا أن يتركوها تعيش، وعليه توجهت بيتي إليهم بالشكر. توجهت إليهم بالشكر لعدم قتلها.

ذلك هو العالم الذي يعيش فيه العديد من مواطني جنوب السودان اليوم: إنهم يشكرون الناس على تركهم يعيشون.

ولا يتمكن العديد من الأشخاص حتى من القيام بذلك. وربما لا يوجد بلد آخر استثمر في مستقبل جنوب السودان أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. ونشاطر رغبة شعب جنوب السودان في تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر، ولكن الإجراءات التي يتخذها قادة جنوب السودان، واختياراتهم الخطيرة والقاتلة، هي التي تقف حجر عثرة أمام ذلك المستقبل.

وعندما يجدد قادة جنوب السودان التزامهم بقضية السلام، فإنهم سيجدون في الولايات المتحدة شريكا ثابتا. وفي غضون ذلك، سنواصل السعي إلى سبيل لإنهاء الفظائع المرتكبة في الميدان، بحيث لا يتعين على أشخاص مثل بيتي كريستين أن تكن ممتنات في كل مرة لا تقتلن فيها.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) اليوم.

فهو قرار بالغ الأهمية كان يجب اتخاذه. ومن خلال هذا القرار، أنشأنا قوة للحماية في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهي قوة الحماية المطلوبة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وقوة الحماية التي وافقت عليها حكومة جنوب السودان من حيث المبدأ.

وينبغي لهذا القرار أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على حماية الناس وإنقاذ الأرواح. ويتعين أن يؤدي إلى جعل جوبا أكثر أمنا وأمانا. وينبغي أن يعني وصول الغذاء واللوازم والدعم للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن يعني طريق العودة إلى العملية السياسية.

ولكن الكلمة الرئيسية هي ”ينبغي“. ولا يمكن لكل ذلك أن يتحقق إلا إذا أوفت حكومة جنوب السودان بوعودها. وتتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن مساعدة شعبها. ويعني ذلك دعم الحكومة وعدم عرقلتها لعمل الممثل الخاص للأمين العام، وقوات الأمم المتحدة. ويعني إشراك الحكومة في معالجة الجوانب العملية لقوة الحماية بسرعة. ويعني مساءلة الحكومة لكل المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب. ونرحب باستمرار الدعم الذي تقدمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لمساعدة الحكومة على الوفاء بتلك الالتزامات الهامة.

وسيتساءل العديدون خارج القاعة عما إذا كنا قد قمنا بما فيه الكفاية، عندما قتل المئات من الأشخاص في جوبا الشهر الماضي، عندما تعرض المئات من النساء والفتيات للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي، وعندما أرغم عشرات الألوف على الفرار من ديارهم. ووراء كل عمل من تلك الأعمال البشعة تقع أعمال عنف لا توصف، أعمال عنف يرتكبها من يحملون السلاح ضد أناس عزل. وبالتالي، نعم، إتفقنا اليوم على تعزيز بعثة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تنقذ الأرواح، في حال جرى تنفيذ النص بشكل كامل.

ولكن أتيحت لنا اليوم أيضا فرصة لوقف أعمال العنف، من خلال تطبيق حظر أسلحة فوري على جنوب السودان. لقد فشلنا في ذلك. يجب علينا العودة إلى هذه المسألة وسنعود إليها.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إمتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). إننا نتفق على أن التدهور الحاد للحالة في جنوب السودان يتطلب رد فعل ملائم من مجلس الأمن. ونؤيد مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المتعلقة بتعزيز الأمن في جنوب السودان، بما في ذلك إنشاء قوة للحماية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، خلال النظر في مشروع الولايات المتحدة الأمريكية، لم يجر حل مجموعة كاملة من المسائل الهامة، مثل موافقة سلطات جنوب السودان على ولاية القوة، ووجودها خارج العاصمة، واستخدامها المحتمل للقوة، ومرفق الجزاءات، الذي كان يجب التعامل معه في شكل مشروع قرار منفصل.

ونرى أن الفقرة ١٠ من القرار سوف تنفذ بالتعاون الوثيق مع جوبا. ونعتبر موافقة البلد المضيف حجر الزاوية، ليس فقط من زاوية احترام سيادة جنوب السودان، ومن أجل المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بل أيضا من وجهة نظر عملية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك أعمال قوة الحماية الإقليمية. وسيعتمد أمن حفظة السلام على الحصول على تلك الموافقة. وندعو الهيئة والأمانة العامة إلى العمل البناء مع حكومة جنوب السودان، بهدف التوصل إلى سبل تنفيذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦).

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تثني الصين على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي

وبلدان المنطقة على مساعيها الحميدة سعيا لحل النزاع في جنوب السودان. وتؤيد الصين الشعوب الأفريقية في حل القضايا الأفريقية بطريقة أفريقية. كما أننا نؤيد الهيئة في أداء دورها الريادي في معالجة مسألة جنوب السودان.

ويستند موقف الصين تجاه مسألة جنوب السودان على الاستعادة الفورية للسلام والاستقرار في البلد، بغية تخفيف تأثير الحالة على بلدان المنطقة. ولما كانت الحالة في جنوب السودان لا تزال خطيرة ومعقدة، يجب على المجتمع الدولي بذل جهود جماعية لجمع الأطراف المعنية مرة أخرى لتسلك طريق التسوية السياسية، وتقوم بتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بحيث يمكن على الفور تحقيق الاستقرار والتنمية الدولية وجني شعب جنوب السودان لثمار السلام في أقرب وقت.

ويتعين على قوة الحماية الإقليمية، خلال عملية انتشارها، إجراء مشاورات كاملة مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بشأن مسائل محددة، والحصول على الموافقة والعمل بالتنسيق مع الحكومة، والاضطلاع بعملها بطريقة مفيدة حقا في عملية إحلال السلام في جنوب السودان، ومفضية إلى بذل الحكومة الانتقالية جهودا ترمي إلى تحقيق الأستقرار. ولن تحقق قوة الحماية الإقليمية حقاً ما هو منصوص عليه في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) فيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار في جنوب السودان بغية تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاتفاق بشأن حل جميع الأطراف في البلد للنزاع، إلا إذا قامت بذلك.

ونظرا لأن تلك المبادئ غير مجسدة تماما في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، ولأن التنقيحات التي اقترحتها الصين وبعض الدول الأعضاء الأفريقية، لم ترد بالكامل في النص المعتمد، لم يكن لدى الصين أي خيار آخر سوى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) حسب توجيه مؤتمر القمة الاستثنائي للهيئة الحكومية الدولية الموسعة الذي عقد في ٥ آب/أغسطس.

وسيجري رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء في الهيئة مشاورات مع القادة العسكريين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بشأن نشر قوة الحماية الإقليمية. وسيعقد مجلس السلم والأمن الأفريقي أيضا اجتماعا بتاريخ ١٨ آب/أغسطس لمناقشة موضوع نشر القوة. وتأمل الصين أن تتوصل جميع الأطراف المعنية إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المحددة المتعلقة بقوة الحماية الإقليمية، وهي على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها البناء على نحو يصب في مصلحة السلام والاستقرار المستدامين في جنوب السودان.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال باتخاذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) اليوم، الجمعة، ١٢ آب/أغسطس، الذي يصادف نهاية الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد استجاب للمناشدات الجادة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى مؤتمر القمة الاستثنائي، الذي حث في الفقرة ١١ من بيانه، مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة على الفور بولاية منقحة تشمل نشر قوة للحماية الإقليمية. ومن ثم، فقد استجبنا للنداء، وقام المجلس بما يتعين عليه القيام به.

أدى الحماس الذي صاحب استقلال جنوب السودان إلى وقوع أحداث مأساوية، بما في ذلك ظاهرة المشردين داخليا ووقوع خسائر في الأرواح، مما جعل السكان المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للصراع الذي عصف بهم. ودفع هذا التحول في مسار الأحداث في السابق، مجلس الأمن من خلال القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤)، إلى جعل حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وينطبق الأمر نفسه على القرارين اللاحقين، ٢٢٢٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٢ (٢٠١٥). ولذلك، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر بإضافة قوة حماية إقليمية، أنشئت لفترة أولية تنتهي في كانون الأول/ديسمبر. ومن المؤكد

أن ذلك علامة على التزامنا الجماعي واهتمامنا المستمر بمتابعة الحالة السياسية والأمنية في ذلك البلد الكبير، جنوب السودان.

لقد صوتت السنغال مؤيدة للقرار من أجل الاستجابة لنداءات رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تأييد القرار. كما أيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرار الهيئة الحكومية الدولية وأشار القائم بصياغة القرار، وفد الولايات المتحدة، إلى مناشدة الأمين العام القوية في هذا الصدد حينما خاطب المجلس. وتساعد السنغال أيضا من خلال تصويتنا، السكان المدنيين في جمهورية جنوب السودان الشقيقة. ويسمح القرار لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ويلزم بلدان المنطقة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية بالعمل بالترافق مع السلطات في جمهورية جنوب السودان على تسوية هذه الأزمة السياسية وضمان النشر السريع للقوة.

وفي الختام، يشدد وفد السنغال على الدور الرئيسي للجهات الفاعلة الإقليمية في تحقيق أهداف بعثات حفظ السلام وبناء السلام التي أنشأها المجلس.

السيد تورو – كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إننا نشعر بقلق بالغ من تدهور الحالة في جنوب السودان. ونعتقد أن من الضروري وضع حد فوري لأعمال العنف ونشعر بالانزعاج من الحالة الصعب الذي يواجهها شعب جنوب السودان. وندين عدم وفاء الطرفين بالتزاماتهما بموجب قانون حقوق الإنسان أو بموجب اتفاقهما بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ونشدد على أننا ندعم بحزم وثبات الدعوة إلى حماية السكان المدنيين. ومع ذلك، يقلقنا أن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) صيغ من دون مشاورة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنوب السودان، التي ذكرت في رسالتها المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، بأن الموافقة على القرار

”ستعزز وجود القوات الأجنبية العاملة في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالإضافة إلى نشر قوة حماية إقليمية، تمهيدا لغزو جنوب السودان وتراجعه إلى مركز محمية للأمم المتحدة“.

إن نشر تلك القوة من دون موافقة الدولة المضيفة يمكن أن يجعل الحالة على أرض الواقع أكثر توترا وعنفا. وفي ظل هذه الظروف، نحن غير مقتنعين بأن نشر قوة للحماية الإقليمية سيؤدي إلى تحقيق هدفنا المشترك – المتمثل في الإنهاء الفوري للعنف وحماية المدنيين. وفضلا عن ذلك، ليست لدينا معلومات واضحة عن تفاصيل تنفيذ القرار، بما في ذلك الجهات التي ستشارك والموارد التي سيتم استخدامها، وكيف تحديدا ستنفذ التدابير المتوخاة في الولاية.

ونأمل أن تحترم سيادة جنوب السودان ووحدته وسلامته الإقليمية احتراما كاملا. ونرى أنه إذا أردنا حماية شعب جنوب السودان وضمان التوصل إلى حل دائم ومستدام للنزاع، سنحتاج إلى المزيد من المساعي الدبلوماسية والحوار وإلى القليل من التهديدات والجزاءات التي يفرضها القرار. ونرى أن تلك كانت روح القرارات التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، وهي لهجة نأمل أن تبقي في القرار.

إن حل هذه الأزمة حل سياسي، وسنواصل الإصرار على ذلك النهج. وينبغي ألا يفسر تصويتنا اليوم بأي حال من الأحوال بأنه تغاض عن سلوك الطرفين في جنوب السودان أو عدم اكتراث بالحاجة إلى حماية المدنيين وحقوقهم، بل هو بالأحرى دعوة إلى توخي الحذر من أجل عدم تكرار أخطاء الماضي.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): ترحب إسبانيا باتخاذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) وتشكر الولايات المتحدة بحرارة على جهودها في سبيل اتخاذه. لقد استجاب مجلس الأمن بسرعة للدعوة الواضحة التي لا لبس فيها الموجهة من المنطقة وعالج الشاغل الكبير للمجتمع الدولي

حيال الحالة الخطيرة في جنوب السودان بتجديد التزامه الراسخ بالسلام والاستقرار وحماية السكان المدنيين في ذلك البلد. وقد فعلنا ما كان متوقعا منا. وأوفينا بمسؤوليتنا.

إن القرار ليس مثاليا. وتعتقد إسبانيا أننا أهدرنا فرصة جيدة لفرض حظر فوري وغير مشروط على توريد الأسلحة. وحقا لا نفهم أسباب عدم القيام بذلك؛ وعلى أي حال، لم يوضح لنا أحد هذه الأسباب. فربما لا يمكن ذكرها علنا أو سرا، ولكن الأمر المؤكد هو أن الحالة على أرض الواقع وشواغل السلام والأمن كانت تقتضي فرض حظر على توريد الأسلحة منذ أمد بعيد.

وبالرغم من أن القرار لم يكن ما كنا نرجوه، فإنه يلبي احتياجات الحد الأدنى ونظرا للحالة الملحة فقد أيدناه بصورة قاطعة. فلم تكن هذه الظروف مناسبة للموافقة على قرار أكثر طموحا، إذ أن أي تأخير في اتخاذه لم يكن ليكون مقبولا. فحينما يغرق بلد في العنف وعدم الاستقرار، كما هو الحال في جنوب السودان، فإن مسؤوليتنا تقتضي العمل على وجه الاستعجال، لا سيما حينما تدعونا الجهتان الفاعلتان الإقليميتان، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، على نحو واضح، إلى القيام بذلك. ولا يمكننا أن نخطئ بالجنوح إلى الإغفال؛ فإن عدم اتخاذ قرار، ببساطة، ليس خياراً.

والآن، يتوجب على المجلس والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية الحفاظ على وحدة مقصدها وعملها من أجل نشر قوة الحماية الإقليمية بفعالية وسرعة. ونحن على ثقة بأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ستحيط علما بالتزام المجتمع الدولي والمنطقة الثابت تجاه أمن شعب جنوب السودان وستطرح مواقفها المعرقلة جانبا وتتعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي. إن مسؤولية حكومة جنوب السودان الرئيسية هي حماية شعبها. وبهذا القرار، يقدم مجلس الأمن والمنطقة المساعدة والدعم اللذين تمس إليهما حاجة شعب جنوب السودان. وهي فرصة لا يمكن لحكومة جنوب السودان أن تفوتها ويجب ألا تفوتها.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الولايات المتحدة على إظهار قيادة قوية في إعداد القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وقد أيدت اليابان القرار في اعتقاد قوي منها بأن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات بعد القتال الصادم في جوبا في الشهر الماضي، وبأن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو الاستجابة الأجدى لمعالجة هذه الحالة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، ينشئ القرار قوة حماية إقليمية داخل البعثة. وتقدر اليابان، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الرغبة والاستعداد اللذين أعربت عنهما البلدان في المنطقة لنشر الأفراد. وتعتقد اليابان أن هذه القوة الجديدة ستُسهم إلى حد كبير في استقرار جنوب السودان. وغني عن القول أن المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف، يجب مراعاتها والمحافظة عليها.

ومن أجل تيسير نشر هذه القوة ولكي تكون قوة فعالة، لا بد من استمرار التنسيق والتشاور الوثيقين بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان وبلدان المنطقة والأمم المتحدة. ويجب أن نشدد أيضاً على أن الأعمال العدائية والتهديدات والمضايقات تجاه أفراد البعثة، بما في ذلك عرقلة حرية تنقلهم، هي أمور غير مقبولة.

إن أفراد البعثة منتشرون في الميدان من أجل استعادة السلام والاستقرار لشعب جنوب السودان. وينبغي لمجلس الأمن أن يرصد الحالة عن كثب ويظل ملتزماً بضمان الاستقرار على أرض الواقع.

ثانياً، إن تنفيذ اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ أمر حيوي لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في جنوب السودان. وتواصل اليابان حث الزعماء السياسيين والقوات النظامية في جنوب السودان على التقيد الكامل بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والعمل بجدية على تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتأمل أن ترى مزيداً من الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وأخيراً، أود أن أعود إلى السبب الذي نجتمع كلنا هنا اليوم من أجله: التزامنا تجاه شعب جنوب السودان. قبل خمس سنوات، شهد المجلس ولادة جنوب السودان بوصفه أحدث بلد في العالم. وللأسف، لم يكن هناك مجال للاحتفال بيوم استقلاله لهذه السنة. ويجب علينا مساعدة جنوب السودان على تحقيق وعده بالوقوف إلى جانب البلد وهو أحوج ما يكون إلينا. وتأمل اليابان بإخلاص أن يحقق جنوب السودان السلام والاستقرار ويخطو خطوات كبيرة على طريق التنمية. وما فتئت اليابان تدعم جنوب السودان منذ استقلاله وتتعهد بأن تظلّ شريكاً في تنميته ومصالحته، بوصفها صديقاً حقيقياً لشعبه. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لضمان أن نتمكّن في مثل هذا الوقت من العام القادم من أن نحتفل بالتقدم والاستقرار في جنوب السودان بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لتأسيسه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوّت وفد بلدي مؤيداً للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) لأننا نعتقد أنه لم يعد في وسع مجلس الأمن أن يقف مكتوف الأيدي أمام ما يشهده من تسارع في انهيار للحالة الأمنية والسياسية في جنوب السودان. إن تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونشر قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان، بناء على طلب المنطقة وكما وافقت على ذلك من حيث المبدأ حكومة جنوب السودان، ينبغي أن ييسر إنشاء بيئة مواتية لمواصلة العمل في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والتي هي حجر الزاوية في التسوية السلمية للنزاع في جنوب السودان.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى النشر السريع للقوة الإقليمية وإلى تولّيها المهام الأمنية على النحو الصادر به تكليف من المجلس. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا إذا تقيّد قادة جنوب السودان تقيداً تاماً بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب اتفاق السلام. وهذا يشمل وقف الأعمال العدائية والمشاركة والحوار ومساءلة المتورطين في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب.

ونحث القيادة السودانية الجنوبية على وضع رفاه شعبها فوق جميع المصالح الأخرى. وبما أن أوكرانيا واحدة من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، فهي تود أن تعلن رفضها المطلق للهجمات على أفراد البعثة ومبانيها في جنوب السودان. إن الأمم المتحدة موجودة هناك لمساعدة شعب جنوب السودان. وشعب جنوب السودان هم الذين بحاجة إلى الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، ندعو حكومة جنوب السودان إلى رفع جميع القيود المفروضة على عمليات البعثة لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحّب نيوزيلندا أيضاً باتخاذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). ومن المؤسف أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى إجماع بشأن النص، ولكن لا يمكن أحياناً التوصل إلى إجماع بشأن مسائل هامة مثل هذه. ومع ذلك، فقد اعتمد المجلس هذا القرار في إطار الفصل السابع من الميثاق، كما هو الحال بالنسبة لقرارات بعثة الأمم المتحدة السابقة في جنوب السودان، ويجب علينا أن نعطيه دعمنا الكامل في تنفيذه.

ونشكر الولايات المتحدة على جهودها الجديرة بالثناء التي قُدمت في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار والمشاركة الكبيرة من جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الاتحاد الروسي، على الدعوة إلى عقد المناقشة الهامة بشأن النص في المشاورات غير الرسمية أمس.

إن تصويت نيوزيلندا تأييداً للقرار يدل على دعمنا القوي لاستجابة المجلس للرسالة الواضحة التي تلقيناها من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والتي يحتاجها المجلس لاتخاذ إجراء عاجل وحاسم لتكليف قوة الحماية الإقليمية داخل البعثة. وقد تمت الإجابة بصورة شاملة على أي أسئلة عن الحاجة إلى هذه القوة في رسالة موجهة من الأمين العام إلى أعضاء المجلس في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي نشر قوات حفظ السلام، من المستصوب موافقة الدولة المضيفة وينبغي العمل للحصول عليها في كل حالة. وهناك سبب عملي واضح لأهمية هذا الأمر. ونشير في هذا الصدد إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان من حيث المبدأ ونرحب بها. ولكن الموافقة على كل جانب من جوانب بعثة حفظ السلام ليس شرطاً في عملية تجري بموجب الفصل السابع. وفي نهاية المطاف، يجب على المجلس أن يكون مستعداً لاتخاذ القرارات الصعبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة واللازمة لصيانة السلم والأمن ومن أجل المصلحة الفضلى لشعب جنوب السودان والمنطقة.

ويحدونا أمل كبير في أن تتعاون حكومة جنوب السودان مع البعثة. وذلك في مصلحة شعب جنوب السودان وكذلك في مصلحة الأمم المتحدة. ولكن سيكون من الخطأ السماح لحكومة جنوب السودان، التي كانت مسؤولة جزئياً على الأقل عن الحالة الراهنة، بإملاء شروطها المتعلقة بنشر الأمم المتحدة.

وبشكل أعم، فاستمرار عرقلة البعثة في أداء ولايتها، كما يدل على ذلك سجلّ الانتهاكات لاتفاق مركز القوات، هو أمر غير مقبول. ونرحب بالإشارة الواضحة في القرار إلى أن المجلس سوف يتخذ إجراءات، بما في ذلك عن طريق إنشاء حظر على توريد الأسلحة، إذا ما استمرّت عرقلة البعثة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وصوتت أنغولا مؤيدة لمشروع القرار، ونود أن نبيّن وجهة نظرنا بشأن المسألة.

لا تزال أنغولا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأفريقي ورئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ملتزمة بالسعي لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان ودعم عملية السلام الحالية، والتي يكتسي دعم المجتمع الدولي لها أهمية بالغة. ونعرب عن اتفاقنا بوجه عام مع ولاية البعثة، بما في ذلك الأولوية العليا التي أوليت لحماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية ودعم تنفيذ عملية السلام.

ويمثّل الوقوف إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي خطوة إلى الأمام في الاتجاه الذي ما برحنا نطالب به منذ بعض الوقت، أي الالتزام الأكبر من جانب المنطقة في معالجة الحالات الحرجة التي تمس القارة الأفريقية. إن القرارات التي اتخذها الهيئة شجاعة، وهي حتى صعبة، ونحن عازمون على العمل مع حكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

ونرحب بالقرار الهام الذي اتخذه رؤساء حكومات ودول إيغاد الموسعة في ١٦ تموز/يوليه، وأيده الاتحاد الأفريقي. وهو قرار يترجم الالتزام الإقليمي المتجددة بإيجاد حلول للنزاع في جنوب السودان. ونتوقع أن نشر قوة حماية إقليمية، على النحو الذي قررته إيغاد، وقرره المجلس الأمن الآن، وإن لم يكن أمرا سهلا أو عصى سحرية للمشاكل الهائلة التي تواجه

جنوب السودان، فإنه سيساهم مساهمة ملموسة في تحقيق الاستقرار في البلد وتحقيق السلام.

وأثناء التفاوض على القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، أعربت أنغولا عددا عن عدد من الشواغل وقدمت مقترحات بناءة لمعالجة المخاوف التي أعربت عنها الحكومة الانتقالية الوطنية في جنوب السودان، وفي الوقت نفسه حاولت تلبية مطالب إيغاد والاتحاد الأفريقي. ومعظم هذه المقترحات والشواغل التي لم تلق النظر فيها على النحو المناسب، مما نأسف عليه كثيرا.

وبالرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي في إطار ولاية أذن بها بموجب الفصل السابع،فإن المبادئ الأساسية لحفظ السلام تتطلب موافقة الأطراف، على النحو المشار إليه في الرسالة الموجهة من الأمانة العامة إلى أعضاء مجلس الأمن،

”قد يكون لعدم موافقة أو تأييد الطرفين أثر سلبي على الطريقة التي ينظر بها الطرفان، ولا سيما السلطات الوطنية والسكان المحليين، إلى البعثة“

والآن بما أن القرار قد اتخذ، نحث على بذل جميع الجهود الواجبة كي تلتزم حكومة جنوب السودان بدقة بنشر قوة الحماية الإقليمية، وتضمن موافقتها وتعاونها رسميا أكثر من مجرد من حيث المبدأ. ونحن نتطلع إلى المناقشات التي تجري بين رؤساء الأركان في دول شرق أفريقيا ونظرائهم الجنوب السودانيين، بناء على طلب إيغاد الموسعة، بشأن نشر قوة الحماية الإقليمية، التي يجب أن تضمن السلام والاستقرار في جنوب السودان، في احترام تام لاستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نود أن نطمئن الحكومة الانتقالية في جنوب السودان أن أنغولا ستتخذ موقفا فعالا لضمان تنفيذ أحكام القرار على الوجه الصحيح، وكفالة أن تكون الحكومة جزءا لا يتجزأ من جميع مراحل تنفيذ القرار.

وأخيرا، يتضمن القرار مرفقا يفرض نظام جزاءات جديد. ونرى أنه ينبغي أن تسبق فرض الجزاءات من جانب مجلس الأمن على دولة عضو مشاورات جادة بشأن هذه المسألة، وهو في الواقع ما لم يحدث. وفي الوقت المناسب، وعند الاقتضاء، سوف نعيد النظر في المسألة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي تأييدا للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، وهي تدرك الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية الخطيرة الناجمة عن الأزمة السياسية العميقة في جنوب السودان، وهي أزمة مسؤول عنها الزعماء السياسيون والعسكريون الرئيسيون في البلد. إن انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان مصدر قلق بالغ لأوروغواي، ليس بسبب خطورتها فحسب، بل بسبب الطريقة المنهجية التي تمارس فيها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد أخذ المجلس في الاعتبار في أحكام القرار الذي اتخذ اليوم، آراء الاتحاد الأفريقي وإيغاد، وكذلك طلبهما بتكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع الحالة الراهنة في جنوب السودان. وتشدد أوروغواي على أهمية المشاورات الجارية مع حكومة جنوب السودان وبلدان المنطقة لضمان التنفيذ الكامل للقرار وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل في الاعتماد على تعاون حكومة جنوب السودان والدول الأعضاء في الهيئة.

ونؤكد مرة أخرى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق سلطات الدولة المعنية. ومن هذا المنطلق، من المهم في هذه الحالة الحرجة أن توقف حكومة جنوب السودان أنشطتها المعرقلة، والأنشطة التي تنتهك اتفاق مركز القوات، وأن تمكن البعثة من الوفاء بولايتها الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين.

السيد مصطفى (مصر): لقد صوتت مصر بالامتناع عن التصويت على القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وذلك في ضوء تحفظنا على التوجه المتنامي داخل هذا المجلس بالافتئات على المبادئ الراسخة والحاكمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. لقد شهد هذا المجلس نفسه منذ أسابيع قليلة اعتماد القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الخاص بنشر عدد من العناصر الشرطية في بوروندي دون موافقة الحكومة البوروندية. وقد أصدرت في أعقابه الحكومة البوروندية بيانا ترفض فيه هذا القرار.

إن موافقة الحكومة، أية حكومة، على النشر هو ضرورة عملية وعملياتية، كما أنه ضرورة قانونية، ولكننا نشهد الآن وفي سياق النزاع في جنوب السودان اعتماد هذا المجلس لقرار يغفل موقف الحكومة الإنتقالية للوحدة الوطنية، من مسألة نشر قوة الحماية الإقليمية. ويتجاهل ما نص عليه بيان تجمع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، بشأن التنسيق مع الحكومة في مسائل حجم القوة وتسليحها وولايتها وتوقيت نشرها.

لقد اتخذ القرار من الموافقة المبدئية التي أبدتها حكومة جنوب السودان، مدخلا لإقرار جميع الجوانب التفصيلية لعمل قوة الحماية على أراضي جنوب السودان دون التشاور المباشر مع الحكومة. بل تم تضمينه إشارات تلوح وتهدد بفرض إجراءات عدة، حال عدم قبول الحكومة لما ورد بالقرار من استحقاقات، في تهديد أقرب إلى الابتزاز. كما يستبق ما قد يقرره رؤساء هيئات أركان دول المنطقة (منطقة إيغاد) في مشاوراتهم القادمة، التي تشكل جوهر الموافقة المبدئية للحكومة الإنتقالية في جنوب السودان. فمن غير المعقول ألا تكون الحكومة طرفا في التوافق حول تفاصيل نشر تلك القوة التي ستعمل على أراضيها.

إننا نؤكد هنا اليوم، وكما أكدنا مرارا، دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة العاملة حاليا في جنوب السودان، وتقديرنا لجهودها الحثيثة في حماية المدنيين، وهو ما يستلزم بالتبعية ضمان قدرة هذه القوات على القيام بتلك المهمة الصعبة. فهل سيتحمل المجلس مسؤولية ضمان أمن وسلامة تلك القوات؟ وهل تقبل البلدان المساهمة بقوات بإرسال أفرادهم إلى دول دون تنسيق وتشاور مع حكوماتها؟

إننا نثمن جهود الإيغاد والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في جنوب السودان. وندعم حرصها على وضع حد لمعاناة الشعب الجنوب السوداني. فقد تحملت دول الإيغاد مسؤولياتها بشجاعة تجاه إنهاء معاناة الأشقاء هناك. وكنا نتطلع إلى أن يتم التوافق على الخطوات التنفيذية والتفصيلية التي أقرها مجلس الأمن بالتشاور الوثيق مع حكومة جنوب السودان قبل أن يعطي المجلس تصديقه على نشر هذه القوة الإقليمية. لقد انخرط وفد بلدنا في المفاوضات على مشروع القرار بشكل بناء وبحسن نية. قد حاولنا حتى اللحظات الأخيرة التوصل إلى صياغات وسط محل توافق جميع الأطراف بهدف توحيد المجلس واتخاذ القرار بالإجماع. ولكن للأسف لم تسفر تلك المحاولات الأخيرة عن تحقيق ما كنا نأمله.

إن مصر ترفض المزايدة على مواقفها تجاه الأشقاء في جنوب السودان. فنحن ندرك تماما بحكم جوارنا الجغرافي وتاريخنا المشترك حجم المعاناة التي يتحملها المواطنون هناك من سيدات وأطفال وكهول ونعي تماما ضرورة إنهاء تلك المعاناة فورا. ونبذل كافة مساعينا على المستوى الثنائي والإقليمي والأممي لمحاولة إعطاء أبناء جنوب السودان فرصتهم العادلة في حياة كريمة ومنح الأمل في مستقبل يسوده السلام والاستقرار. فما تحمله المدنيون في جنوب السودان يفوق التصور، ولكن السؤال هو: كيف نصل إلى ذلك الهدف المشترك؟ فإننا لا زلنا نرى أن ذلك يتطلب تعاملا أكثر حكمة وتأني من قبل مجلس الأمن مع الأوضاع هناك. والتعامل بحذر قبل الإنجراف إلى مقاربات من شأنها تقويض العملية السياسية الهشة برمتها أو إدخال البلد بل والمنطقة بأسرها في دوامة من العنف قد يستحيل السيطرة عليه.

إن إنهاء معاناة أشقائنا في جنوب السودان لن يتأتى إلا من خلال تضافر جهود مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي من أجل دفع المسار السياسي ودعم جهود الآلية المشتركة للمراقبة والتقييم ومساعدة الأطراف على تنفيذ جميع استحقاقات اتفاق السلام وبناء الثقة بين جميع الأطراف وتحقيق المصالحة الوطنية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع هناك. إن أية إجراءات أخرى لن تكون سوى مسكنات مؤقتة سرعان ما تفقد تأثيرها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد اعتمد المجلس للتو القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ويعدلها.

إن الحالة في جنوب السودان من أخطر الحالات التي نشهدها في الوقت الحاضر. وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نطاق لم يسبق له مثيل تقريبا. وانتهاكات الحماية الأساسية للمدنيين المعرضين لخطر وشيك من استئناف أعمال القتال لا تترك خيارا سوى الرد الفوري. ويتناول القرار الذي اتخذ للتو توصيات بلدان المنطقة، الممثلة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) واعتمدها الاتحاد الأفريقي. وهذه نقطة بالغة الأهمية بالنسبة لفرنسا ومثال على التعاون بين المنظمة الإقليمية المختصة، الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن. وسيكون استمرار التزام ووحدة المنطقة أمر حاسم في تسوية الأزمة.

بيد أن القرار الذي اتخذ للتو، وإن كان ضروريا، فإنه ليس سوى استجابة فورية للسيطرة على الحالة. وفي ذلك الصدد، لدى تود فرنسا أن تدلي بتعليقين.

أولا، إن قوة الحماية الإقليمية البالغ قوامها ٤٠٠٠ جندي، التي انضمت للتو إلى قوات قوامها ١٢٠٠٠ منتشرة بالفعل، لا يمكن إلا أن تساعد على تهيئة الظروف لوقف الأعمال القتالية واستئناف الحوار السياسي. ونشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات وبجنودها ذوي الخوذ الزرق. وسيحتاجون إلى دعمنا جميعا. غير أن هذه القوة ليست استجابة دائمة للأزمة ولذلك فإن فرنسا تتوقع من سلطات جنوب السودان التعاون تعاونا كاملا مع البعثة وجميع الأطراف في إيجاد مسار سلمي للأزمة.

وتعليقي الثاني هو أن القرار، على قدر ما هو حاسم، كان ينبغي أن يمضي إلى النهاية بفرض حظر فوري على توريد الأسلحة. هذا ما كانت تريده فرنسا، بالنظر إلى خطورة الانتهاكات. ولو أن الحظر فرض في وقت مبكر، لما شهد جنوب السودان هذا التدهور. كان يمكن فرض الحظر على الفور، كما ذكر، بغية وقف الأعمال القتالية، وكذلك لتحسين الحفاظ على أمن حفظة السلام الذين نقوم بنشرهم. ستواصل فرنسا الدعوة إلى الإسراع في فرض الحظر.

إن وحدة المجلس وشمول مناقشتنا أمران بالغا الأهمية لنجاح عملنا، نظرا لخطورة الأزمة. لقد أصبح القرار الآن قرارنا. وبالرغم من أن فرنسا تأسف لعدم فرض الحظر، لكنها ستقدم كل دعمها للتنفيذ الكامل لهذا النص، الذي يعد الآن قرارنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

أود أولا أن أشكر الولايات المتحدة وجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة خلال عملية المفاوضات الصعبة بشأن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) الذي اتخذ للتو. في حين قد يختلف أعضاء المجلس في الآراء وتتباين مختلف وجهات نظرهم، فإن اتخاذ هذا القرار الهام يوضح عزم المجلس على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يواجهها جنوب السودان.

وشعرنا بالامتنان لما تحقق من نجاحات مبكرة وواعدة، مثل إبرام اتفاق تسوية النزاع في جنوب السودان وما أعقبه من تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية في جنوب السودان. غير أنه من المؤسف والمزعج عدم استمرار التقدم الذي أحرز مؤخرا بل وتدهور الحالة، الأمر الذي يزيد من العراقيل في مسار جنوب السلام صوب السلام والأمن والازدهار.

وفي ذلك الصدد، ندعو قادة جنوب السودان إلى إعطاء الأولوية العاجلة لرفاه وسلامة وأمن كافة أطياف شعب جنوب السودان، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو انتماءاتهم السياسية. لقد عانى السكان طويلا وكثيرا من العنف والصراع. وإذ تضع ماليزيا ذلك في الاعتبار تؤيد القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، لأنها تعتقد أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تعمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان، ستكون من الآن فصاعدا أقدر على مواصلة الاضطلاع بدور فعال وهام في كفالة سلامة شعب جنوب السودان وأمنه. ونعتقد أن من مصلحة الجميع تهيئة بيئة تمكينية ضرورية مفضية إلى استئناف الحوار.

ولذا فإن تأييد ماليزيا للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) يرتكز على موقفنا القائم على المبدأ بشأن الحاجة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكذلك على التزامنا ودعمنا الثابتين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي تأييدنا للقرار أولينا اهتماما كبيرا لآراء ومناشدات الشركاء الإقليميين، بما في ذلك من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونثني على الدور القيادي والتضامن اللذين أبداهما الشريكان الإقليميان نحو الحوار الفوري والعمل مع الحكومة الانتقالية على استعادة السلام في جنوب السودان.

لقد صنع جنوب السودان قبل خمس سنوات التاريخ حينما أصبح أحدث عضو في الأمم المتحدة. كان إنجازا رائعا تحقق بإيمان شعب جنوب السودان الراسخ بالمفاوضات السلمية بشأن النزاع والصعوبات. ونود ونرغب في أن نرى تلك الروح تسود مرة أخرى فيما بين قادة جنوب السودان وأن يتحلوا بالشجاعة والإرادة لنبذ العنف والنزاع ويجددوا التزامهم بالمفاوضات السلمية.

وأخيراً، ومع أننا نعترف بأنه بذلت محاولات جادة لمعالجة شواغل أعضاء المجلس، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن اتخاذ هذا القرار يمثل خطوة هامة إلى الأمام في مسعانا الجماعي لاتخاذ نهج أكثر استباقا لمعالجة الحالة الآخذة في التدهور التي وصفها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٠ آب/أغسطس.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس في ظل رئاستكم، سيدي، أود أن أهنئكم على قيادتكم المجلس لهذا الشهر، وأتعهد بتعاوننا الكامل معكم. وأود أيضاً أن أشيد بدور سلفكم في قيادة المجلس في الشهر الماضي.

لقد أعربت حكومة جنوب السودان رسمياً عن موقفها وقدمت ردها خطياً بشأن الولاية المعتمدة اليوم، وبالتالي لا يوجد الكثير مما يمكن أن يقال بخلاف تكرار بعض النقاط الهامة. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن رفض حكومة بلدي للقرار المتخذ تواً ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، لأنه لا يأخذ في الحسبان وجهات نظر جنوب السودان أو حتى ينظر فيها. ومن المؤسف أن المجلس اختار أن يسلك هذا الطريق.

لقد قبلت حكومة جنوب السودان بحسن نية، ومن حيث المبدأ، بنشر قوة الحماية على نحو ما ذكره مؤتمر القمّة الموسّع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في ٥ آب/أغسطس في بيان للهيئة الحكومية الدولية. ومن المهم التأكيد على أن جنوب السودان لا يعترض على كامل القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بل يقتصر اعتراضه على العناصر الجديدة لقوة الحماية واستباق الاجتماع بين حكومة جنوب السودان ورئيس أركان الدفاع الإقليمي، على النحو الوارد في بيان الهيئة الحكومية الدولية، الذي يرمي إلى إفساح المجال لإجراء مناقشات بشأن طرائق تنفيذ قوة الحماية. ويحدد البيان بوضوح أن طرائق القوة، بما في ذلك

تكوينها وولايتها وتسليحها ونشرها وتوقيتها وتمويلها، سيتم الاتفاق عليها بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والبلدان المساهمة بقوات. ومن المؤسف أيضاً أن يتضمن القرار مرفقاً بشأن حظر توريد الأسلحة، بالنظر إلى أنه قرار لحفظ السلام.

إن اتخاذ القرار يخالف مبدأ أساسياً من مبادئ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو موافقة أطراف النزاع الرئيسية، ويخالف ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحث الدول الأعضاء على احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأخرى. وكان من شأن موافقة جنوب السودان على الولاية والطرائق التشغيلية لقوة الحماية المبينة في القرار أن تكتسي أهمية، لأنها كانت ستتيح للقوة جميع الحريات اللازمة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

وأخيراً، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين احترموا شواغل جنوب السودان وانخرطوا مع جنوب السودان بهدف الوصول إلى نص كان سيكون مقبولاً لحكومة بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.